الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ ــ التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠,٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠ ــ ٤٠ ٪ من الطلاب الذين ينهون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠ ــ ٨٠ ٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الايجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الأفضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ ــ برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التربوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية تنطبق على واقع الاراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حدّ من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً لفقدان مجالات العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الاراضي المحتلة، لان السيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ ــ المستوى الاكاديمي للتعليم العالي: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الاكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن تقبل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي؛ فهذا القبول لا يوفر الاعتبار الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقويم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متميزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو اسلوب متبع في الجامعات العربية والأجنبية. وهذه احدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استقدام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ ــ الامتحان الشامل لكليات المجتمع: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع. وتناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مذكراً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ ــ الدور السياسي للجامعات: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم النضال الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية